

متطلبات تحقيق الأمن القانوني ضمن قواعد وأحكام قانون العقوبات الجزائري

Requirements for Achieving Legal Security within the Provisions of the Algerian Penal Code

عفاف خديري^{1*}، عزالدين عثمان

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، afaf.khediri@univ-tebessa.dz

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، azedine.atmani@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 11 / 07 / 2026

تاريخ القبول: 30 / 12 / 2025

تاريخ الإستلام: 26 / 06 / 2025

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في متطلبات تحقيق الأمن القانوني ضمن قواعد وأحكام قانون العقوبات الجزائري، من خلال تحليل مدى فعالية الضمانات التشريعية والقضائية في حماية الحقوق والحريات الفردية من التعسف أو التطبيق العشوائي للقوانين الجزائية، وقد ركز البحث على توضيح مفهوم الأمن القانوني في المادة الجزائية، وتمييزه عن المفاهيم المشابهة، واستعرض الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها وجود ثغرات في صياغة بعض مواد قانون العقوبات الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بالتجريم والعقاب، مما يؤثر سلباً على قدرة الأفراد على التنبؤ بالآثار القانونية لأفعالهم، كما كشفت عن تحديات عملية في التطبيق، منها تداخل السلطات وضعف الآليات الرقابية، وصعوبة تحقيق التوازن بين استقرار القواعد القانونية وملاءمتها للتطورات المجتمعية. الكلمات المفتاحية: الأسس؛ الأمن القانوني؛ التشريع؛ العقوبات؛ المساواة؛ اليقين.

Abstract:

The study examines the requirements for achieving legal security in the Algerian Penal Code, focusing on how legislative and judicial safeguards protect individual rights from arbitrary application of criminal laws, It clarifies the concept of legal security in criminal matters and the main principles supporting it.

Key findings point to gaps in the formulation of some penal provisions-especially regarding criminalization and punishment-which limit individuals' ability to foresee legal consequences, The study also highlights practical challenges such as overlapping authorities, weak oversight, and difficulty balancing stability of legal rules with their adaptability to social changes.

Keywords: Equality; Foundations ; Legal Certainty ; Legal Security ; Legislation ; Sanctions.

مقدمة

تمهيد:

يعد الأمن القانوني أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام العدالة الجنائية في الدول الحديثة، حيث يمثل الضمانة الحقيقية لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم في مواجهة السلطة العامة، وفي ظل التطورات المعاصرة التي تشهدها النظم القانونية، أصبح من الضروري إعادة النظر في مدى فعالية الضمانات القانونية المكرسة لحماية الأفراد من التعسف أو التطبيق العشوائي للقوانين الجزائية.

وقانون العقوبات الجزائري، باعتباره أحد أهم فروع القانون العام الذي يتدخل بشكل مباشر في الحريات الأساسية للأفراد، يتطلب وجود آليات وضمانات خاصة تكفل تحقيق الأمن القانوني وترسخ مبادئ العدالة والشفافية.

وتكتسي دراسة متطلبات تحقيق الأمن القانوني في إطار قانون العقوبات الجزائري أهمية بالغة، نظراً لما تمثله من ضرورة حتمية لضمان استقرار النظام القانوني وتعزيز ثقة المواطنين في العدالة الجنائية.

فالأمن القانوني في المادة الجزائية لا يقتصر على مجرد وجود نصوص قانونية واضحة، بل يمتد ليشمل مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن التطبيق العادل والمنصف للقوانين الجزائية، وتبرز أهمية هذا الموضوع من خلال ارتباطه المباشر بحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وترسيخ دولة الحق والقانون التي تضمن المساواة أمام القضاء وتحمي المواطنين من التعسف أو الانتهاكات التي قد تمس بحرياتهم.

إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من هذه المعطيات، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي: إلى أي مدى يضمن قانون العقوبات الجزائري تحقيق الأمن القانوني للأفراد، وما هي الآليات والضمانات المكرسة في هذا الإطار لحماية الحقوق والحريات من التعسف أو التطبيق العشوائي للقوانين الجزائية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساهم في إثراء البحث وتعميق التحليل، منها: كيف يمكن تحديد مفهوم الأمن القانوني في المادة الجزائية وتمييزه عن المفاهيم المشابهة؟ وما هي الأسس والمبادئ التي يقوم عليها تحقيق الأمن القانوني ضمن قواعد قانون العقوبات؟ وإلى أي حد تساهم النصوص القانونية الحالية في ترسيخ هذا المبدأ وضمان فعاليته في الممارسة العملية؟

المنهج المتبع

لمقاربة هذه الإشكالية بالعمق والدقة المطلوبين، إعتدنا في هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فمن جهة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم عرض شامل ودقيق لمفهوم الأمن القانوني في المادة الجزائية، وتوضيح خصائصه وأبعاده المختلفة، إلى جانب وصف الإطار القانوني والتشريعي المعمول به في الجزائر في هذا المجال، كما سيساعد هذا المنهج في تحديد الضمانات والآليات المنصوص عليها في قانون العقوبات الجزائري لحماية حقوق الأفراد وضمان الأمن القانوني.

ومن جهة أخرى، ستستند الدراسة إلى المنهج التحليلي لتفكيك وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة، وفحص مدى كفايتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتناول كل منهما جانباً محورياً من جوانب موضوع البحث، بهدف تقديم تحليل شامل ومتكامل لمتطلبات تحقيق الأمن القانوني في قانون العقوبات الجزائري.

يتناول المبحث الأول موضوع "مفهوم الأمن القانوني في المادة الجزائية"، حيث سيتم التطرق إلى التعريف الدقيق لهذا المفهوم وتحديد أبعاده وخصائصه في السياق الجزائري.

أما المبحث الثاني فسيركز على "أسس تحقيق الأمن القانوني ضمن قواعد قانون العقوبات"، حيث سيتم دراسة وتحليل المبادئ والآليات التي يقوم عليها تحقيق الأمن القانوني في التشريع الجزائري.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القانوني في المادة الجزائية

يعتبر الأمن القانوني أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام العدالة الجنائية، حيث يهدف إلى توفير بيئة قانونية مستقرة تبنى على وضوح النصوص وثباتها، مما يمنح الأفراد القدرة على التنبؤ بآثار أفعالهم القانونية دون خوف من تغييرات مفاجئة أو غموض قد يهدد حقوقهم، وينبع هذا المبدأ من فكرة أن استقرار القواعد القانونية هو الضامن الرئيسي لثقة المواطنين في النظام القضائي، حيث يعرف الأمن القانوني بأنه "الحالة التي يشعر فيها الأفراد بأن حقوقهم محمية بموجب قوانين واضحة ومفهومة، وقابلة للتطبيق بشكل عادل دون تعسف أو تمييز".

وفي المادة الجزائية، يتجلى هذا المبدأ عبر آليات مثل عدم رجعية القوانين، التي تحمي الأفراد من تطبيق تشريعات جديدة على أفعال سابقة، مما يعزز الاستقرار القانوني ويقلل من النزاعات الناشئة عن الغموض التشريعي.

أما أهمية الأمن القانوني للأفراد، فتكمن في كونه أداة لحماية الحقوق الأساسية وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، فوجود نصوص قانونية دقيقة ومستقرة يسمح للأفراد بفهم التزاماتهم وحقوقهم بدقة، مما يسهل عليهم اتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات الحياة المختلفة، كالاستثمار أو الممارسات اليومية، وبالإضافة إلى ذلك، يُسهم الأمن القانوني في تحقيق العدالة الجنائية من خلال ضمان معاملة متساوية للجميع أمام القضاء، وتجنب التفسيرات التعسفية للنصوص التي قد تؤدي إلى انتهاك الحريات الفردية، وهذا ما أشارت إليه الدراسات القانونية الحديثة، التي ربطت بين جودة التشريعات ومدى تحقيق الأمن المجتمعي، حيث يعتمد استقرار الدول بشكل كبير على قدرة أنظمتها القانونية على توفير الطمأنينة للمواطنين.

ومن ناحية أخرى، يتطلب فهم الأمن القانوني في المادة الجزائية تمييزه عن المفاهيم المشابهة، مثل اليقين القانوني والأمن القضائي والأمن الإداري، إذ أن الخلط بين هذه المصطلحات قد يؤدي إلى إضعاف فعالية النظام القانوني ككل، فبينما يركز اليقين القانوني على وضوح النصوص وسهولة فهمها، يهتم الأمن القانوني بثباتها وحمايتها من التغيير المفاجئ.

المطلب الأول تعريف الأمن القانوني وأهميته بالنسبة للأشخاص

يعد الأمن القانوني من المبادئ الجوهرية التي تهدف إلى تحقيق استقرار النظام القانوني وضمان حماية حقوق الأفراد في المجتمع، وهذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الأفراد على التنبؤ بتطبيق القوانين وفهمها بسهولة، ما يعزز ثقتهم في النظام القضائي ويشجعهم على الالتزام بالقوانين، وقد أكد العديد من الباحثين أن تحقيق الأمن القانوني يتطلب وجود نصوص قانونية واضحة ودقيقة تتجنب الغموض أو التضارب، لأن أي خلل في وضوح القواعد القانونية قد يؤدي إلى انتهاك الحقوق أو زعزعة الثقة في النظام القانوني ككل، وعلاوة على ذلك، فإن جودة التشريعات تلعب دوراً محورياً في تحقيق الأمن القانوني، إذ يجب أن تكون القوانين مصاغة بلغة دقيقة وواضحة تضمن انسجام النصوص القانونية مع بعضها البعض ومع المعايير الدستورية والدولية.

الفرع الأول: تعريف الأمن القانوني

يعتبر من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق استقرار النظام القانوني وضمان حماية حقوق الأفراد، حيث يعني هذا المبدأ بتوفير بيئة قانونية مستقرة تمكن الأفراد من التنبؤ بتطبيق القوانين وفهمها بسهولة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويشجع على الالتزام بالقوانين، وقد أشار الباحثون إلى أن تحقيق الأمن القانوني

يتطلب وضوح النصوص القانونية ودقتها لتجنب أي غموض أو تضارب قد يؤدي إلى انتهاك الحقوق أو زعزعة الثقة في النظام القانوني، (المعمري و الحاف، 2022، الصفحات 14-15)

ويتجلى الأمن القانوني في المادة الجزائية من خلال مبدأ عدم رجعية القوانين، وهو مبدأ أساسي يضمن أن القوانين الجديدة لا تؤثر على الأفعال التي تمت قبل صدورها، مما يحمي الأفراد من المفاجآت القانونية التي قد تؤثر سلباً على مراكزهم القانونية، كما أن احترام الحقوق المكتسبة للأفراد يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا المبدأ، حيث يساهم في تعزيز استقرار العلاقات القانونية ويمنح الأفراد شعوراً بالأمان والثقة في النظام القانوني (الجريوع، 2023، صفحة 532).

وعلاوة على ذلك، فإن جودة التشريعات تلعب دوراً محورياً في تحقيق الأمن القانوني، حيث يجب أن تكون القوانين مصاغة بلغة دقيقة وواضحة تتجنب الغموض وتضمن انسجام النصوص القانونية مع بعضها البعض ومع المعايير الدستورية والدولية، كما أن وجود آليات رقابة فعالة على تطبيق القوانين يعد ضرورياً لضمان عدالة وموضوعية القضاء وحماية الحقوق والحريات من أي تجاوزات محتملة.

و يمكن القول أن الأمن القانوني في المادة الجزائية يمثل ضماناً أساسية لتحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، وهو ما يتطلب من المشرع العمل على تحسين جودة التشريعات وتجنب النصوص الغامضة أو المفاجئة التي قد تؤثر سلباً على الاستقرار القانوني، فالأمن القانوني ليس مجرد هدف نظري بل هو ضرورة عملية لتحقيق استقرار المجتمع وسيادة القانون (بوعاية و والي، 2020، صفحة 334).

الفرع الثاني: أهمية الأمن القانوني في حياة الأشخاص

يعد الأمن القانوني أحد العناصر الأساسية التي تضمن حقوق الأفراد وتحقق الاستقرار في المجتمع، حيث يرتبط هذا المفهوم بشكل وثيق بالثقة التي يضعها الأفراد في النظام القانوني، فيعبر الأمن القانوني عن حالة من الطمأنينة التي يشعر بها الأفراد عندما يعلمون أن حقوقهم محمية بموجب قوانين واضحة ومفهومة، ووفقاً للدكتور نورس أحمد الموسوي، فإن الأمن القانوني ينحدر من الحق الطبيعي في الأمان، ويهدف إلى تحقيق غاية أسمى تتمثل في حفظ النظام والاستقرار داخل المجتمع (نورس، 2022).

أولاً- تعزيز الثقة والطمأنينة

تتجلى أهمية الأمن القانوني في قدرته على تعزيز الثقة بين الأفراد والدولة، فعندما يشعر المواطنون بأن القوانين تحمي حقوقهم وأنهم سيعاملون بشكل عادل ومتساو، فإن ذلك يعزز من شعورهم بالأمان ويشجعهم على الالتزام بالقوانين، كما أن وجود نظام قانوني مستقر يعزز من قدرة الأفراد على التخطيط لمستقبلهم، سواء كان ذلك في مجالات العمل أو الاستثمار أو حتى في حياتهم الشخصية، فالأمن القانوني يعتبر بمثابة ضمانة تتيح للأفراد إدارة شؤونهم بثقة واطمئنان.

ثانياً- حماية الحقوق الأساسية:

الأمن القانوني يلعب أيضاً دوراً حيوياً في حماية الحقوق الأساسية للأفراد، فالقوانين التي تطبق بشكل عادل وشفاف تضمن عدم انتهاك حقوق الأفراد بسبب خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ووفقاً لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن وجود نظام قانوني يحترم مبدأ المساواة أمام القانون يعد ضرورياً لضمان عدم تعرض الأفراد للتمييز أو الظلم (بوقميجة، 2024)، وبالتالي، فإن الأمن القانوني يعتبر أداة فعالة لحماية الحقوق والحريات الأساسية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً.

ثالثا- استقرار العلاقات القانونية:

يساهم الأمن القانوني في استقرار العلاقات القانونية بين الأفراد والدولة، فعندما تكون القوانين واضحة ومفهومة، يقلل ذلك من النزاعات القانونية ويعزز من فعالية النظام القضائي، فوفقا للدراسات التي تناولت دور الأمن القانوني في حماية الحقوق المكتسبة، فإن استقرار القواعد القانونية يساعد الأفراد على تحديد حقوقهم وواجباتهم بشكل دقيق، مما يعزز من قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم، كما أن الأمن القانوني يساهم في تقليل الفساد والتعسف الإداري، مما يعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

رابعا- تحقيق التنمية المستدامة:

الأمن القانوني لا يقتصر فقط على حماية الحقوق الفردية، بل يمتد أيضا ليشمل تحقيق التنمية المستدامة، فوجود نظام قانوني قوي ومستقر يعزز من مناخ الاستثمار ويشجع على النمو الاقتصادي، ووفقا للمختصين في مجال الحكامة، فإن الأمن القانوني يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين، حيث يبحثون عن بيئة قانونية مستقرة تضمن لهم حقوقهم وتساعدتهم على تحقيق أهدافهم الاستثمارية.

وبناء على ما سبق فإن الأمن القانوني يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والعدالة في المجتمع، فالالتزام بمبدأ الأمن القانوني يعزز من نزاهة النظام القضائي ويضمن حماية حقوق الأفراد بشكل فعال. وبالتالي، فإن تعزيز الأمن القانوني يعد ضرورة ملحة لبناء مجتمع يسوده العدل والأمان، حيث يمكن للأفراد الاعتماد على نظام قانوني يحمي حقوقهم ويضمن لهم الحياة الكريمة (عسالي، 2022).

المطلب الثاني: تمييز مصطلح الأمن القانوني الجنائي عن المصطلحات المشابهة

إن فهم الفروق الجوهرية بين الأمن القانوني من جهة، ومفاهيم مثل اليقين القانوني أو الأمن القضائي أو الأمن الإداري من جهة أخرى، يعد أمرا أساسيا لبناء تصور دقيق عن طبيعة الأمن القانوني ودوره في النظام الجزائي، فبينما يشمل الأمن القانوني استقرار القواعد القانونية وقابليتها للتوقع، يركز اليقين القانوني على وضوح النصوص وسهولة فهمها، في حين يهتم الأمن القضائي بعدالة وموضوعية عمل السلطة القضائية، ويعنى الأمن الإداري باستقرار القرارات الإدارية وتوافقها مع القانون.

إن هذا التمييز لا يعد مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة عملية تفرضها الحاجة إلى نظام قانوني متكامل يحقق العدالة ويحمي الحقوق والحريات، فكل مفهوم من هذه المفاهيم يؤدي دورا محددا في تعزيز سيادة القانون واستقرار العلاقات القانونية، كما أن إدراك الفروق بينها يساهم في تجنب الخلط عند صياغة التشريعات أو تطبيقها، ويعزز من فعالية الضمانات القانونية الممنوحة للأفراد، لذلك يعالج هذا المطلب الفروق الجوهرية بين الأمن القانوني الجنائي والمصطلحات المشابهة، مع إبراز العلاقة التكاملية التي تربط بينها في بناء دولة القانون.

الفرع الأول: تمييزه عن مصطلح اليقين القانوني

تمييز الأمن القانوني عن اليقين القانوني يعد ضروريا لفهم العلاقة بين المفهومين، حيث يرتبط كلاهما باستقرار النظام القانوني وضمان حقوق الأفراد، إلا أن لكل منهما أبعادا ومجالات مختلفة، حيث يشير الأمن القانوني إلى استقرار القواعد القانونية وقابليتها للتوقع، مما يتيح للأفراد الشعور بالطمأنينة والثقة في النظام القانوني، فهو مفهوم شامل يهدف إلى تحقيق استقرار المراكز القانونية وضمان عدم تعرض الأفراد لمفاجآت قانونية أو تغييرات غير متوقعة قد تؤثر على حقوقهم أو التزاماتهم (ضو، 2022، الصفحات 477-478).

أما اليقين القانوني، فهو مبدأ يرتبط بشكل مباشر بوضوح النصوص القانونية وسهولة فهمها ووصولها إلى المخاطبين بها، ويركز هذا المبدأ على جودة التشريع من حيث الصياغة الدقيقة والوضوح، بحيث يتمكن الأفراد من الإحاطة الكاملة بالقواعد القانونية التي تنظم سلوكهم، كما يتطلب أن تكون النصوص القانونية مكتوبة بلغة واضحة ومفهومة، مما يساهم في تحقيق استقرار المراكز القانونية من خلال ضمان أن تكون القوانين قابلة للتطبيق دون لبس أو غموض.

والعلاقة بين المفهومين هي علاقة تكاملية؛ فكلما تحقق اليقين القانوني من خلال وضوح النصوص وسهولة الوصول إليها، ساهم ذلك في تحقيق الأمن القانوني كهدف أوسع، ومع ذلك، فإن الفرق الجوهرى يكمن في نطاق كل منهما؛ إذ أن الأمن القانوني يشمل استقرار القوانين وحمايتها من التغيير المفاجئ، بالإضافة إلى ضمان عدالة تطبيقها واستقلالية القضاء، بينما يركز اليقين القانوني على الجانب الفني والتشريعي للنصوص القانونية فقط (راضي، 2021، صفحة 36).

فعلى سبيل المثال، يتطلب تحقيق الأمن القانوني أن تكون القوانين مستقرة وغير قابلة للتغيير التعسفي، مع مراعاة عدم رجعية القوانين الجديدة وتأثيرها على الأفعال السابقة، أما اليقين القانوني فيتعلق بمدى قدرة الأفراد على فهم القوانين الحالية والتعامل معها بسهولة دون الحاجة إلى تفسير معقد أو تأويل غير واضح. وعليه فإنه يعتبر كلا المفهومين ركيزتين أساسيتين لدولة القانون؛ إذ يساهم اليقين القانوني في تعزيز جودة التشريعات ووضوحها، بينما يعمل الأمن القانوني على ضمان استقرارها وحماية الحقوق المكتسبة للأفراد، وفهم هذا التمييز يساعد على بناء نظام قانوني متكامل يحقق العدالة ويعزز الثقة بين الأفراد والدولة (ضو، 2022، صفحة 478).

الفرع الثاني: تمييزه عن الأمن القضائي

تمييز الأمن القانوني عن الأمن القضائي يعد أمراً ضرورياً لفهم العلاقة بين المفهومين ودورهما في تعزيز سيادة القانون، فالأمن القانوني يشير إلى استقرار القواعد القانونية وثباتها، مما يتيح للأفراد والمجتمع الشعور بالطمأنينة والثقة في النظام القانوني، وهو يهدف إلى ضمان وضوح النصوص القانونية وقابليتها للتطبيق دون غموض أو مفاجآت قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المراكز القانونية، كما أن هذا المفهوم يشمل حماية الحقوق المكتسبة للأفراد ومنع التغييرات المفاجئة التي قد تؤثر على وضعهم القانوني، ويعتبر الأمن القانوني جزءاً أساسياً من بناء دولة الحق والقانون، حيث يضمن استقرار العلاقات القانونية وتنظيمها بشكل عادل (هامل، 2023).

وعلى الجانب الآخر، يعنى الأمن القضائي بضمان عدالة وموضوعية عمل السلطة القضائية، فهو يعكس ثقة المواطن في القضاء وفي القرارات والأحكام التي تصدر عنه، ويهدف إلى حماية الحقوق والحريات من خلال قضاء مستقل ونزيه، حيث أن الأمن القضائي يتحقق عندما يتم تطبيق القوانين بموضوعية وعدالة، مع احترام مبدأ استقلالية القضاء، مما يعزز ثقة الأفراد في النظام القضائي ويضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن الأمن القضائي يعتبر آلية لحماية مبادئ الأمن القانوني من خلال التأكد من التطبيق السليم للقوانين واحترام الحقوق والحريات.

أولاً- العلاقة بين الأمن القانوني والأمن القضائي:

تتسم العلاقة بين الأمن القانوني والأمن القضائي بالتكاملية، حيث أن تحقيق الأمن القانوني من خلال قوانين واضحة ومستقرة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن القضائي؛ إذ لا يمكن للقضاء أن يعمل بشكل عادل وفعال دون وجود إطار قانوني مستقر وواضح، في المقابل، فإن الأمن القضائي يعزز الأمن القانوني من خلال

ضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف، مما يرسخ الثقة في النظام القانوني ككل، وقد أشار الباحثون إلى أن القضاء يلعب دورا محوريا في تحقيق الأمن القضائي من خلال توحيد الاجتهادات القضائية واستقرارها، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الأمن القانوني. (سالم، 2020، صفحة 17)

ثانيا- الفروق الجوهرية:

الفرق الجوهرية بين المفهومين يكمن في نطاق كل منهما؛ فالأمن القانوني يركز على استقرار النصوص القانونية وتنظيم العلاقات القانونية بشكل واضح ومستدام، بينما يركز الأمن القضائي على كيفية تطبيق هذه النصوص من قبل القضاء وضمان عدالة الأحكام الصادرة، كما أن الأمن القانوني يتطلب وجود قوانين مستقرة وغير قابلة للتغيير التعسفي، بينما يتطلب الأمن القضائي وجود قضاة مستقلين ونزيهين قادرين على تطبيق تلك القوانين بموضوعية وعدالة.

وبناء على ما سبق فإن كل من الأمن القانوني والأمن القضائي يعتبر ركيزة أساسية لدولة الحق والقانون؛ فالأمن القانوني يوفر الأساس الذي تبنى عليه القوانين ويضمن استقرارها ووضوحها، بينما يعمل الأمن القضائي على ضمان تطبيق تلك القوانين بشكل عادل ومنصف، فهم هذا التمييز يساعد في تعزيز الثقة بين الأفراد والدولة ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقرار. (هامل، 2023)

الفرع الثالث: تمييزه عن الأمن الإداري

تمييز الأمن القانوني عن الأمن الإداري يعد أمرا ضروريا لفهم دور كل منهما في النظام القانوني والإداري للدولة، حيث يشير الأمن القانوني إلى استقرار القواعد القانونية ووضوحها، مما يتيح للأفراد والمجتمع التنبؤ بتطبيق القوانين بثقة ودون خوف من تغييرات مفاجئة قد تؤثر على حقوقهم أو التزاماتهم، ويهدف إلى حماية المراكز القانونية وضمان عدم تعرض الأفراد لمفاجآت قانونية قد تهدد استقرارهم، كما أكدت الدراسات أن الأمن القانوني هو أحد الأسس التي تقوم عليها دولة القانون، حيث يخضع الجميع للقواعد القانونية بشكل متساو، بما في ذلك السلطات العامة. (سالم، 2020، صفحة 08).

وفي المقابل، يعنى الأمن الإداري بضمان استقرار القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات العامة وتوافقها مع القوانين السارية، حيث يركز هذا المفهوم على حماية الأفراد من التعسف الإداري وضمان أن تكون القرارات الإدارية شفافة وعادلة وغير تعسفية، فالأمن الإداري يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة العامة وحقوق الأفراد، وهو ما يتطلب وجود آليات رقابة فعالة لضمان توافق القرارات الإدارية مع القوانين وعدم تجاوز السلطات التنفيذية لصلاحياتها. (لخداري، 2016، صفحة 238).

أولا- العلاقة بين الأمن القانوني والأمن الإداري

تتسم العلاقة بين الأمن القانوني والأمن الإداري بالتكاملية، حيث أن تحقيق الأمن القانوني من خلال قوانين واضحة ومستقرة يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأمن الإداري، فالأمن القانوني يوفر الإطار الذي تطبق فيه القوانين والقرارات الإدارية، بينما يعمل الأمن الإداري على ضمان أن تكون هذه القرارات متوافقة مع القوانين وتحترم حقوق الأفراد، وقد أظهرت الدراسات أن وجود نظام قانوني مستقر يعزز من فعالية الإدارة ويزيد من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

ثانيا- الفروق الجوهرية:

الفرق الجوهرى بين المفهومين يكمن في نطاق كل منهما؛ فالأمن القانونى يركز على استقرار النصوص القانونية وتنظيم العلاقات القانونية بشكل واضح ومستدام، بينما يركز الأمن الإدارى على كيفية تنفيذ هذه النصوص من قبل الجهات الإدارية وضمان عدالة الإجراءات، كما أن الأمن القانونى يتطلب وجود قوانين مستقرة وغير قابلة للتغيير التعسفى، بينما يتطلب الأمن الإدارى وجود آليات فعالة لمراقبة تطبيق القوانين واللوائح من قبل السلطات العامة.

ويعتبر كل من الأمن القانونى والأمن الإدارى ركيزتين أساسيتين لدولة الحق والقانون؛ فالأمن القانونى يوفر الأساس الذى تبنى عليه القوانين ويضمن استقرارها ووضوحها، بينما يعمل الأمن الإدارى على ضمان تطبيق تلك القوانين بشكل عادل ومنصف من قبل الجهات الإدارية. (لخدارى، 2016).

المبحث الثانى: أسس تحقيق الأمن القانونى ضمن قواعد قانون العقوبات

إن دراسة أسس تحقيق الأمن القانونى فى قانون العقوبات تعد خطوة ضرورية لفهم كيفية ترجمة المبادئ النظرية إلى ضمانات واقعية فى حياة الناس، خاصة وأن التشريعات الجزائية تمس بشكل مباشر حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية، وعليه يركز هذا المبحث على تحليل أهم القواعد القانونية التى تركز الأمن القانونى، مع إبراز دور كل قاعدة فى تعزيز الثقة فى النظام القانونى، وضمان عدالة تطبيق القانون، وحماية الحقوق المكتسبة للأشخاص فى مواجهة أي تغييرات تشريعية أو تفسيرية مفاجئة.

المطلب الأول: الأسس المتعلقة بالنصوص القانونية

تعد الأسس المتعلقة بالنصوص القانونية حجر الأساس فى تحقيق الأمن القانونى ضمن قواعد قانون العقوبات، إذ أن وضوح النصوص التشريعية وجودتها، إلى جانب احترام قاعدة عدم رجعية القوانين، يمثلان ضمانتين أساسيتين لاستقرار المراكز القانونية للأفراد وحماية حقوقهم من أي تغييرات مفاجئة أو تفسيرات متضاربة، وتكمن أهمية هذا المطلب فى إبراز كيف أن صياغة القوانين بلغة دقيقة وواضحة، والالتزام بمبادئ العدالة والشفافية فى التشريع، يساهمان فى تعزيز ثقة الأفراد فى النظام القانونى ويمنحانهم الطمأنينة اللازمة لتنظيم شؤونهم دون خوف من التعسف أو الغموض القانونى.

الفرع الأول: جودة الصياغة التشريعية

وضوح النصوص القانونية يعتبر من المبادئ الأساسية التى تضمن تحقيق العدالة وتعزيز الثقة فى النظام القانونى، حيث يشير إلى ضرورة أن تكون القوانين واللوائح مصاغة بلغة واضحة ومباشرة، مما يسهل على الأفراد فهمها وتطبيقها، وهذا المبدأ يفرض على السلطة التشريعية صياغة القوانين بأسلوب لا يحتمل الغموض أو اللبس، بحيث تكون النصوص القانونية قابلة للتطبيق العملي وتحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها، ووفقاً لدراسة بعنوان "مبدأ وضوح النصوص القانونية فى ضوء أحكام القضاء الدستورى" للدكتور علاء أبو أحمد، فإن وضوح النصوص يعد عنصراً أساسياً من عناصر اليقين القانونى، كما أنه يتمتع بقيمة دستورية كبيرة، حيث أن النصوص غير الواضحة قد تؤدي إلى عدم دستورية القوانين فى بعض الحالات (أبو أحمد، 2023، صفحة 208).

أولاً- أهمية وضوح النصوص القانونية:

تتجلى أهمية وضوح النصوص القانونية فى عدة جوانب رئيسية:

- تسهم النصوص الواضحة في تحقيق العدالة، حيث تضمن أن تكون القوانين مفهومة للجميع، مما يقلل من احتمالية التفسير الخاطئ أو التعسف في تطبيق القانون، كما أن وضوح النصوص يمنع السلطات التنفيذية أو القضائية من تفسير النصوص بطريقة قد تفاجئ المخاطبين بها أو تتعارض مع حقوقهم.

- يعزز وضوح النصوص القانونية من ثقة الأفراد في النظام القضائي والقانوني، حيث يشعر الناس بالأمان عندما يعرفون أن حقوقهم محمية بقوانين واضحة ومفهومة، وقد أكدت الدراسات أن هذا المبدأ يعزز من استقرار العلاقات القانونية ويقلل من النزاعات الناتجة عن سوء الفهم أو الغموض.

- تسهل النصوص الواضحة على الأفراد معرفة حقوقهم وواجباتهم، مما يمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حقوقهم في حالة التعرض لأي انتهاك، كما يقلل وضوح القوانين من النزاعات القانونية الناتجة عن سوء الفهم أو التفسير المتباين للنصوص، مما يساعد على تقليل العبء على النظام القضائي ويعزز فعاليته.

ثانيا- آثار غياب الوضوح:

غياب وضوح النصوص القانونية يؤدي إلى مشكلات عدة، فالنصوص الغامضة قد تؤدي إلى تضارب التفسيرات بين القضاة والمحامين، مما قد ينتج عنه أحكام متناقضة ويعزز عدم الاستقرار القانوني، كما أن النصوص غير الواضحة قد تستخدم كذريعة للتعسف الإداري أو القضائي، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة وسيادة القانون، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغموض في النصوص القانونية قد يدفع المحاكم الدستورية إلى التدخل لإرساء قواعد تفسيرية جديدة لضمان تحقيق العدالة (أبو أحمد، 2023، صفحة 242).

ثالثا: سبل تحقيق وضوح النصوص القانونية:

لتحقيق وضوح النصوص القانونية، يجب اتباع عدة استراتيجيات فعالة، من خلال تحسين جودة الصياغة القانونية باستخدام لغة بسيطة وواضحة وتجنب المصطلحات المعقدة التي قد تكون عائقا أمام الفهم. كما ينبغي توفير برامج تدريبية للمشرعين والممارسين القانونيين حول أهمية وضوح الكتابة القانونية وكيفية تحقيقها، ويجب إجراء مراجعات دورية للنصوص القانونية لتحديثها وتنقيحها بما يتوافق مع التطورات الاجتماعية والقانونية، وأخيرا يجب تعزيز وصول الجمهور إلى القوانين من خلال نشرها بوسائل ميسرة وسهلة الوصول (الجزائرية، 2024، صفحة 26).

ومن دون شك يعتبر وضوح النصوص القانونية ركيزة أساسية لبناء نظام قانوني عادل وفعال، من خلال العمل على تحسين جودة التشريعات وضمان سهولة فهمها هو مسؤولية مشتركة بين السلطة التشريعية والقضائية والإدارية لتحقيق نظام قانوني يخدم المجتمع بأسره، فالالتزام بمبدأ وضوح النصوص يعزز الثقة في النظام القانوني ويضمن حماية حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام.

الفرع الثاني: قاعدة عدم رجعية القوانين

مبدأ عدم الرجعية يعتبر أحد المبادئ الجوهرية لتحقيق الأمن القانوني، حيث ينص على أن القوانين الجديدة لا تطبق بأثر رجعي على الوقائع أو الأفعال التي حدثت قبل تاريخ سريانها، وهذا المبدأ يهدف إلى حماية الأفراد من التغييرات المفاجئة في القوانين، مما يعزز استقرار المراكز القانونية ويمنح الأفراد الثقة في النظام القانوني، فوفقا لدليل إعداد النصوص القانونية، فإن عدم الرجعية يعد ضمانا أساسية لتحقيق الطمأنينة للأفراد، حيث يتيح لهم تنظيم أوضاعهم بناء على القوانين السارية وقت اتخاذ قراراتهم أو تصرفاتهم (الجزائرية، 2024، صفحة 06).

أولاً- أهمية مبدأ عدم الرجعية في تحقيق الأمن القانوني:

تتجلى أهمية مبدأ عدم الرجعية في كونه أداة فعالة لتحقيق الأمن القانوني من خلال ضمان استقرار العلاقات القانونية، حيث يمنع هذا المبدأ تطبيق القوانين الجديدة بأثر رجعي على الأفعال التي تمت وفقاً لقوانين سابقة، مما يحمي الأفراد من العقوبات أو الالتزامات غير المتوقعة، وكما أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، إبراهيم بوعالي، فإن احترام مبدأ عدم الرجعية يعزز من جودة التشريعات ويسهم في بناء دولة القانون التي تسهر على تعزيز احترام أسس الأمن القانوني.

كما يتيح هذا المبدأ للأفراد التنبؤ بالنتائج القانونية لتصرفاتهم، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويمنع الشعور بعدم الاستقرار، فاحترام مبدأ عدم الرجعية يسهم في تقليل النزاعات القانونية الناتجة عن سوء الفهم أو التفسيرات المختلفة للقوانين الجديدة (راضي، 2021، صفحة 36).

ثانياً- تطبيقات مبدأ عدم الرجعية:

في المجال الجنائي، يعتبر مبدأ عدم الرجعية أداة أساسية لحماية حقوق المتهمين، فعلى سبيل المثال، إذا صدر قانون جديد يجرم فعلاً كان مباحاً سابقاً، فلا يمكن تطبيق هذا القانون بأثر رجعي على الأفعال التي تمت قبل صدوره، كما أن أي عقوبة جديدة أشد لا تطبق إلا على الجرائم التي ارتكبت بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، وهذا ما أكدته دليل إعداد النصوص القانونية الذي يشير إلى أن تطبيق القوانين بأثر رجعي قد يؤدي إلى انتهاك الحقوق المكتسبة وزعزعة استقرار المراكز القانونية (الجزائرية، 2024، صفحة 06).

ثالثاً- استثناءات مبدأ عدم الرجعية:

على الرغم من أن مبدأ عدم الرجعية قاعدة عامة، إلا أن هناك استثناءات قد تقرها القوانين إذا كانت لمصلحة الأفراد، فعلى سبيل المثال، يمكن تطبيق قانون جديد بأثر رجعي إذا كان يخفف العقوبات أو يلغي الجرائم السابقة، ومع ذلك، يجب أن تكون هذه الاستثناءات محددة بوضوح في النصوص القانونية لتجنب أي غموض قد يؤدي إلى انتهاك الأمن القانوني (يحيى و لعبيدي، 2022، صفحة 467).

المطلب الثاني: الأسس المتعلقة بالقضاء

إن استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها تعد من أهم الضمانات التي تكفل تطبيق القوانين بشكل عادل وموضوعي، وتمنع أي تدخل أو تأثير خارجي في عمل القضاء، كما أن توحيد الاجتهادات القضائية واستقرارها يساهم في تعزيز الثقة في النظام القضائي ويمنح الأفراد الطمأنينة بأن حقوقهم ستحترم وتحمى على قدم المساواة، ومن هنا يبرز دور القضاء ليس فقط في تطبيق النصوص القانونية، بل أيضاً في تفسيرها وتطويرها بما يحقق العدالة ويحافظ على استقرار المراكز القانونية للأشخاص، وهو ما يجعل القضاء ركيزة أساسية في تكريس الأمن القانوني في المجال الجزائي.

الفرع الأول: إستقلالية القضاء

تلعب استقلالية القضاء دوراً حيوياً في تحقيق الأمن القانوني، حيث تعتبر هذه الاستقلالية من الركائز الأساسية التي تضمن نزاهة وموضوعية النظام القضائي، فالقضاء المستقل يتيح للسلطة القضائية اتخاذ القرارات بناءً على القوانين والحقائق دون أي تدخل من السلطات التنفيذية أو التشريعية، مما يعزز من ثقة الأفراد في النظام القانوني ويضمن حماية حقوقهم، فوفقاً للمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

التي أقرها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن استقلال القضاء يعد ضماناً أساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، كما أن الدولة ملزمة بتكريس هذا المبدأ في دساتيرها وقوانينها لضمان تطبيقه بشكل فعال (الأمم المتحدة، مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، 2025)

أولاً- أهمية استقلالية القضاء في تحقيق الأمن القانوني:

تتجلى أهمية استقلالية القضاء في عدة جوانب رئيسية، حيث يعتبر القضاء المستقل ضماناً أساسية لتحقيق العدالة، بما يتيح للقضاة اتخاذ قراراتهم بحرية ودون أي ضغوط أو تأثيرات خارجية، وهذا الأمر يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي، حيث يشعر الأفراد بأنهم سيحصلون على محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة، فمما لا شك فيه أن وجود قضاة مستقلين يسهم بشكل كبير في تقليل الفساد الإداري والتأثيرات السياسية، مما يعزز من الأمن القانوني ويزيد من فعالية النظام القضائي (الروبي و الشناوي، 2015، صفحة 291).

كما يساهم استقلال القضاء في استقرار القوانين وتطبيقها بشكل متساو وعادل، فعندما يتولى القضاة مسؤولياتهم بعيداً عن أي تدخلات سياسية أو ضغوط إجتماعية، يتمكنون من تطبيق القوانين بشكل عادل ودون تمييز، وهذا الأمر يعزز من مبدأ سيادة القانون، حيث يعتبر الجميع سواسية أمام القانون بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو السياسي، وبالتالي فإن استقلال القضاء يعد عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن القانوني الذي يعتمد على وضوح القوانين وتطبيقها بشكل موحد (حمد، 2023).

ثانياً- تأثير استقلالية القضاء على حقوق الأفراد:

إن استقلال القضاء يضمن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، فالقضاة المستقلون هم الذين يتخذون القرارات بشأن قضايا حقوق الإنسان والحريات المدنية، مما يعني أن استقلاليتهم تعتبر ضرورية لضمان عدم انتهاك هذه الحقوق، ووفقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة هو حق أساسي لكل فرد، وهذا يتطلب وجود نظام قضائي يحمي هذا الحق ويعمل على تحقيق العدالة، كما أن النصوص الدستورية في العديد من الدول العربية والدول الديمقراطية تؤكد على أهمية استقلال السلطة القضائية كجزء لا يتجزأ من حماية الحريات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية (الروبي و الشناوي، 2015، صفحة 287).

الفرع الثاني: المساواة أمام القانون

أولاً- دور المساواة أمام القانون في تحقيق الأمن القانوني :

تلعب المساواة أمام القانون دوراً محورياً في تحقيق الأمن القانوني، حيث يعد هذا المبدأ أحد الأسس الجوهرية التي تضمن العدالة والاستقرار في المجتمع، والمساواة أمام القانون تعني أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية، الاقتصادية، أو العرقية، يخضعون لنفس القوانين ويعاملون بمساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية، ووفقاً للمادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة"، مما يعكس أهمية هذا المبدأ في تعزيز حقوق الأفراد وضمان عدم تعرضهم للتمييز.

ثانياً- أهمية المساواة أمام القانون في تحقيق الأمن القانوني:

تعتبر المساواة أمام القانون من أبرز الركائز التي تحقق الطمأنينة والثقة بين المواطنين تجاه النظام القانوني.

كما يسهم هذا المبدأ في تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث يشعر الأفراد بأنهم يخضعون لنفس القوانين دون تمييز، مما يدفعهم إلى احترام النظام القانوني والانصياع له طواعية، كما أن تطبيق القوانين بشكل متساو يعزز من سيادة القانون ويمنع التحيز أو الفساد الذي قد ينشأ عن المعاملة غير العادلة، فتكريس المساواة القانونية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن القانوني واستقرار المعاملات (سالم، 2023).
و يساهم مبدأ المساواة أيضاً في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، فعندما يشعر الأفراد بأنهم متساوون أمام القانون بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، فذلك يعزز من شعورهم بالأمان والاستقرار.

ثالثاً- تأثير المساواة على حماية الحقوق والحريات:

المساواة أمام القانون تعتبر ضماناً أساسية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، فالقوانين التي تطبق بعدالة ومساواة تضمن عدم انتهاك حقوق الأفراد بسبب خلفياتهم أو انتماءاتهم، فوفقاً لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن تعزيز مبدأ المساواة وعدم التمييز يعد أداة فعالة للحد من الحرمان والتمييز على أسس متعددة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً (الأمم المتحدة، تعزيز المساواة ومكافحة التمييز، 2025).

كما أن تطبيق مبدأ المساواة يعزز من تكافؤ الفرص بين الأفراد، سواء كان ذلك في تقلد الوظائف العامة أو الانتفاع بالمرافق العامة أو حتى في تحمل الأعباء العامة، وقد أشار أحد الأبحاث المنشورة إلى أن غياب التمييز في التعيينات والترقيات الوظيفية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأمن القانوني وضمان استقرار النظام الإداري والقانوني.

رابعاً- المساواة كآلية لتحقيق الأمن القانوني:

إن تحقيق الأمن القانوني يتطلب وجود قواعد قانونية واضحة ومستقرة تطبق على الجميع دون استثناء. وقد أكدت الدراسات القانونية أن مبدأ المساواة يسهم بشكل كبير في خلق بيئة قانونية مستقرة تمنح الأفراد الثقة والطمأنينة تجاه النظام القضائي والقانوني، فعندما يشعر المواطنون بأن القوانين تطبق بعدالة ومساواة، فإن ذلك يعزز من احترامهم للنظام ويساعد على تقليل النزاعات القانونية والاجتماعية (سالم، 2020، صفحة 29).

الخاتمة:

تشكل متطلبات تحقيق الأمن القانوني في إطار قانون العقوبات الجزائري ركيزة جوهرية لتعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق الفردية في مواجهة السلطة العامة، فمن خلال التحليل المتعمق للضمانات التشريعية والقضائية، تبين أن التشريع الجزائري قد سعى إلى تكريس مبادئ الأمن القانوني عبر آليات مثل وضوح النصوص وعدم رجعيتهما واحترام الحقوق المكتسبة، ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه المبادئ لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بغموض بعض النصوص القانونية، وعدم كفاية الآليات الرقابية، والتأويلات القضائية التي قد تهدد استقرار المراكز القانونية للأفراد.

من ناحية أخرى، فقد أظهرت الدراسة أن تحقيق الأمن القانوني لا ينفصل عن تعزيز الاستقلالية القضائية وشفافية الإجراءات الجنائية، فغياب التوازن بين سلطة الدولة في تجريم الأفعال وحماية الحريات الفردية قد يؤدي إلى انتهاكات تناقض جوهر مبدأ الشرعية الجنائية، كما أن التفاعل بين التشريع الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان يعد عاملاً حاسماً في تطوير المنظومة القانونية، إذ يتطلب الأمر مواءمة مستمرة بين النصوص المحلية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

أهم النتائج:

- تبين الدراسة أن الأمن القانوني في المادة الجزائية يتجاوز مجرد وجود نصوص قانونية واضحة ليشمل مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن التطبيق العادل والمنصف للقوانين الجزائية، وهذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الأفراد على التنبؤ بتطبيق القوانين وفهمها بسهولة، مما يعزز ثقتهم في النظام القضائي.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين مفاهيم الأمن القانوني واليقين القانوني والأمن القضائي، حيث أن تحقيق الأمن القانوني من خلال قوانين واضحة ومستقرة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن القضائي.
- أبرزت الدراسة أهمية تحقيق التوازن بين سلطة الدولة في تجريم الأفعال وحماية الحريات الفردية، حيث أن غياب هذا التوازن قد يؤدي إلى انتهاكات تناقض جوهر مبدأ الشرعية الجنائية.

التوصيات:

- مراجعة نصوص قانون العقوبات لضمان وضوحها ودقتها، مع إزالة أي غموض قد يؤدي إلى تأويلات تعسفية.
- تطوير آليات حماية استقلالية القضاة عبر تعديل القوانين المنظمة للسلطة القضائية.
- وإنشاء هيئة رقابية مستقلة للإشراف على تطبيق المعايير الأخلاقية في العمل القضائي.
- توسيع صلاحيات المجلس الدستوري ليشمل مراقبة مدى توافق التشريعات الجنائية مع الاتفاقيات الدولية، وإلزام المشرع بتعديل النصوص التي يعلن عن عدم دستوريته خلال مهلة زمنية محددة.
- إطلاق برامج تثقيفية تعرف المواطنين بحقوقهم في مواجهة الإجراءات الجنائية، وتدريب أعضاء النيابة العامة والقضاة على منهجية التفسير الضيق للنصوص التجريبية.

- تبني أفضل الممارسات المقارنة في مجال حماية الأمن القانوني، مع مراعاة الخصوصية الثقافية للجزائر، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لمراجعة التشريعات وفقاً للمعايير الحديثة.

قائمة المصادر:

1. أحمد الموسوي نورس. (2022). فكرة الأمن القانوني في الممارسة الواقعية.
2. أسامة الروبي، و وليد الشناوي. (2015). *فعالية ضمانات إستقلال القضاء. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية.*
3. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية. (2024). *دليل إعداد النصوص القانونية. الجزائر: رئاسة الجمهورية الجزائرية.*
4. الأمم المتحدة. (2025). *تعزيز المساواة ومكافحة التمييز. تاريخ الاسترداد 05 24 2025، من الأمم المتحدة: <https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/our-roadmap/enhancing-equality-and-countering-discrimination>*
5. الأمم المتحدة. (2025). *مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية*. Consulté le 05 23, 2025, sur <https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-independence-judiciary>
6. الجريوع، ه. (2023). *مبدأ الأمن القانوني -دراسة تحليلية في ضوء الأنظمة والتطبيقات القضائية في القانون السعودي - مجلة قضاء.*
7. المعمري، س &، الحاف، ر. أ. (2022, 03). *مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية.*
8. أمانة هامل. (2023, 09 06). *الأمن القضائي والأمن القانوني ضمان لسيادة دولة القانون. تاريخ الاسترداد 04 15 2025، من HELPER AMIR: https://www.helperamir.com/2023/09/blog-post_6.html*
9. بوبعاية، ك. &، والي، ع. أ. (2020). *الأمن القانوني في التشريع الجنائي الجزائري. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية.*
10. بوقميجة، ن. (2024, 01 17). *الأمن القانوني يتداخل مع الأمن الاقتصادي والذكاء الاصطناعي*. ح. عمار (Intervieweur),
11. حمد، م. (2023, 05). *حكمة*. Consulté le 05 23, 2025, sur <https://hikama.dohainstitute.org/ar/issue06/Pages/art02.aspx>
12. سالم، ه. أ. (2020). *ضمانات تحقق الأمن القانوني ودور المحكمة الدستورية العليا في كفالاته "دراسة فقهية قضائية مقارنة" المنوفية -مصر: جامعة المنوفية.*
13. سلمان، ع. أ. (2023, 11 06). *منشورات قانونية*. Consulté le 05 23, 2025, sur <https://manshurat.org/content/tll-m-hwl-lhmy-ldstwry-lmbdy-lmsw-wtkfw-lfrs>
14. صباح عسالي. (2022). *أهمية مبدأ الأمن القانوني وعلاقته بقانون حماية الطفل 12-15. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، 316-329.*
15. ضو، خ. (2022). *مبدأ اليقين القانوني في النصوص التشريعية -مقارنة مع أحكام الفقه الإسلامي . مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 492-469.*
16. عبد الحي يحيى، و لزهر لعبيدي. (2022). *وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ الأمن القانوني. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 455-475.*
17. علاء مكي الدين مصطفى أبو أحمد. (2023). *مبدأ وضوح النصوص القانونية في ضوء أحكام القضاء الدستوري "دراسة مقارنة". مجلة البحوث القانونية والإقتصادية.*
18. لخذاري، ع. أ. (2016). *مبدأ الأمن القانوني ودوره في حماية حقوق الإنسان. مجلة الحقيقة.*
19. مازن ليلو راضي. (2021). *الأمن القانوني من خلال جودة وتحسين القانون. مجلة الباحث العربي.*